# المسائل الخلافية في النسبة والتصغير بين يونس بن حبيب [ت 182 ه] والخليل في كتاب سيبويه

# *The Differences Opinions in Morphological level( Diminuation & Proportion) betwween Yunus ibn habib & El khalil ibn ahmed On Sibaweyh Book's*

د. لعشريس عباس، المركـــــــــز الجامعي بمغنية، الجزائر.
الباحثة: بلغيت نورية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2018/12/08 تاريخ القبول: 2019/05/16 تاريخ النّشر: 2019/06/03

## ملخّـــص

**تحاول هذه الدّراسة الوقوف على بعض المسائل الصّرفية في النسبة والتصغير والتي تفرد فيها يونس بن حبيب برأي خاص،وذلك من خلال كتاب سيبويه ثم مقارنتها بآراء نحاة عاصروه «سيبويه» و «الخليل «ونحاة متأخرين مثل: المازني والسيرافي والمبرد... وذلك من أجل ابراز شخصية يونس بن حبيب كأحد أعمدة النّحو والصّرف والوقوف على ما تميّز به منهجه في المسائل الصّرفية، وكذا أثر آرائه في نحاة بعده.**

**الكلمات المفتاحية:** الصّرف، النّسبة، التّصغير، يونس بن حبيب، المسائل الخّلافية.

## Abstract

This study is trying to highlight some opinions in morphology of ratio (proportion) and minimization (diminution) unique to Younes bin Habib in Sebwayeh book And try to compared them with the views of grammarians who lived in his time, as Sebwayeh and alkhalil and the late grammarians such as Serafy, mazini ,moberred… In order to show the character of Younis bin Habib as one of the pillars of Arabic grammar and morphogy and to set what characterized his approach in morphology his influence in the others grammarians after him.

***Key words:*** rmorphology, ratio, minimization, to Younes bin Habib, morphology.

**تقديـــــــــم:**

الناظر في كتـــــــاب سيبويه يرى أثر شيوخه واضحا من خلال ذكر أسمائهم والإفادة منهم في الرّواية و التّوجيه و التّعليل و الاستنباط و مناقشة الآراء و بناء الأحكام وغيرها.

وإذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170ه) هو أبرز من نقل عنه و أفاد منه، فإن يونس بن حبيب (ت 182ه) يأتي ذكره و النّقل و الإفادة منه في المرتبة الثانية، فقد نقل سيبويه أبوابا كاملة في النّحو و الصّرف إمّا عنه وحده(يونس بن حبيب ) وإمّا عنه و عن الخليل جميعا ، وإن كانت شخصية الخليل بن أحمد قد نالت المكانة التي تستّحق في التّاريخ اللّغوي وذلك بظهور جهوده العظيمة في النّحو والصّرف، فإنّ شخصيّة يونس لا تأخذ المكانة الّتي تستحقّها في معظم كتب النّحاة المتأخّرين على الرغم من أن سيبويه أخذ برأيه في بعض المسائل كما تبعه بعض اللّغويين في آرائه كالمازني (ت285ه)و ابن جني (ت392ه)، ومن خلال تتبعنا لآراء يونس بن حبيب في الكتاب وجدنا أنّ سيبويه يروى عنه في نحو مائتي موضع من مواضع الكتاب، وقد وافق يونس الخليل في كثير من مسائل الكتاب و خالفه في بعضها، وسنحاول من خلال هذا البحث أن نتتبّع المسائل التي تفرد فيها يونس بن حبيب برأي خاص أو التي خالف فيها الخليل بن أحمد الفراهيدي و سيبويه في باب النّسبة وباب التّصغير .

وقد اعتمدنا في هذا الحث على المنهج التاريخي و لو صفي، كما اعتمدنا التحليل كأداة اجرائية، فكان المنهج التاريخ يفي تتبع المسائل النحوية ابتكداء من ابلخليل و يونس انطلاقا من كتاب سيبويه ، وكيفية استفادة وعدم استفادة النحاة منها، ووصفها كما هي، بعد ذلك نعتمد على التحليل و المقارنة بين هذه المسائل. وكان هدفنا من خلال هذا العمل المتواضع ابراز القيمة العلمية ليونس بن حبيب، ومحاولة التعريف بآرائه النحوية التي يتناولها الدارسون ويظنون انها من افكار سيبويه، وحاولنا ايضا ابراز بعض الجوانب التيسيرية عنده.

## 1. المسائل الخلافية في النّسب أو النّسبة:

النّسبة ظاهرة لغويّة مهمّة التفت إليها القدماء و ودرسوها و لعلّها أكثر أهميّة في عصرنا الحاضر لكثرة الحاجة إلى استعمالها بسبب انتشار العلوم و مناهج التّفكير ومذاهب الأدب والفنون ولا تكاد تقرأ صحيفة أو تستمع لتلفاز أو تقرأ كتاب إلّا وتجد مثل هذه الكلمات تدور دورانا نحو : عربيّ ، شرقيّ ، رأسماليّ ، وجوديّ، علميّ، موضوعيّ، يمينيّ، يساريّ...الخ .

### 1.1 النّسبة لغة:

النَّسَبُ والنِّسْبَة؛ والنُّسْبَة تعني القرابة في الآباء[1] كما عبّر عنها ابن منظور حين قال: «هو واحد الأنساب ... النُّسْبة والنَّسَبُ القرابة و قيل هو في الآباء خاصّة، وقيل النِّسبَة مصدر الانتساب ... النَّسبُ يكون إلى الآباء و البلدان و يكون إلى الصّناعة»[2]، فمن حيث اللغة يعني هذا المصطلح 'النّسبة' بكسر النون وبفتحها وبضمها علاقة القرابة والنّسب بين الأهل ، كما يطلق على الانتساب الى الأقوام والبلدان والصناعات.

### 1.2 النّسبة اصطلاحا:

أمّا النّسبة باعتبارها بابا من أبواب الصّرف العربي فهي» إلحاق ياء مشدّدة بآخر الاسم المنسوب إليه ليدل التّركيب على النّسبة إلى المجرّد عنها[3]، ويعرّفه ابن عصفور بقوله: «إضافة الشّخص المنسوب إلى الأب أو إلى الأمّ أو إلى الحيّ أو القبيلة، أو إلى مكان أو إلى صنعة أو إلى ما يلازمه الشّخص أو إلى ما يملكه أو إلى ما يكون على مذهبه أو صفته»[4]، فزدت على المنسوب ياءا مشدّدة و كسرت ما قبل الياء كقولنا: كوفِيٌّ في النَّسب إلى الكُوفة، وهَاشِميٌّ في المنسُوب إلى بني هَاشم[5]، ويقول ابن يعيش أيضا: «اعلم أنّ النّسبة الّتي يقصدها النّحويّون و يسمّيها سيبويه الإضافة، هو ما ينسب إلى قبيلة أو بلد أو صنعة أو غير ذلك، وذلك أن يزاد في آخر الاسم المنسوب إليه ياءا مشدّدة و يكسر ما قبل الياء فيما قلّت حروفه أو كثرت»[6]، ويقول سيبويه: «اعلم أنّك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرّجل ، ألحقت ياءي الإضافة.»[7] ، ومن هنا نلاحظ اتفاق النّحويّين جميعا حول التّعريف الاصطلاح للنّسبة، والّتي تكون بزيادة ياء مشدّدة آخر الكلمة مع كسر ما قبل الأخير.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال ما سقناه من تعاريف؛ وجود مصطلحين للنّسبة وهما 'الإضافة' الذي استعمله سيبويه وبعض المتقدمين كالاخفش (206-هـ) والمبرد (285-هـ)، و 'النّسبة' والذي نستعمله الآن، والذي استعمله ابن عصفور وابن يعيش.

### 1.3 علّة زيادة ياء مشدّدة آخر الكلمة:

يعلل ابن يعيش - لسبب إلحاق ياء مشدّدة دون غيرها إلى آخر الاسم المنسوب، وما يحدث من تغييرات في بنية الكلمة المنسوبة - قائلا: «فإن قيل : ولمَ كانت الياء هي المزيدة دون غيرها ؟ فالجواب: أنَ القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المدّ واللين، لما تقدّم من خفّتها ، ولأنها مألوف زيادتها، إلا أنّهم لم يزيدوا الألف لئلا يصير الاسم مقصورا فيمتنع من الإعراب وكانت الياء أخفّ من الواو فزيدت»[8]،

وأمّا عن كونها مشدّدة فيقول: «وإنّما كانت ياء النّسب مشدّدة لأمرين، أحدهما: أن لا تلتبس بياء المتكلّم، والثاني: أنّها لو لحقت خفيفة، وما قبلها مكسور لثقلت عليها الضمّة والكسرة، كما ثقلتا على: القاضي، والداعي، وكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التّنوين، فخصّوها بالتّضعيف»[9]، فعلّة زيادة الياء بحسب بان يعيش أنها مألوف زيادتها، وعلّة تشديدها حتى لا تلتبس بياء الاضافة، وعلّة كسر ما قبلها مناسبتها للياء يقول ابن يعيش معلّلا لهذا أيضا: «وإنّما كان ما قبلها مكسورا لأمرين ، أحدهما: أنّها مدّة ساكنة، وإنّما ضعّفت خوف اللّبس، وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلاّ من جنسه. الأمر الثاني: أنه لمّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها، لم يُفتح لئلا يلتبس بالمثنّى، فكانت الكسرة أخفّ من الضمّة فعدلوا إليها»[10]، وكانت العلّة الثانية في الكسر عدم الالتّباس بالمثنّى . أما سيبويه فيرى رأيا آخر تقريبا حين يقول: « واعلم أن ياءَيْ الإضافة إذا لحقت الأسماء؛ فإنّهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءَي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك: تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه؛ فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن»[11]، فهو يرى ان التغيير حدث قبل دخول ياء الاضافة ثم لما خلت تشجعوا على التغيير كليا.

### 2 : بعض المسائل الخلافية بين الخليل بن أحمد و يونس بن حبيب:

### 2 . 1 : النّسب إلى ظبيَة و نحوها:

الاسم الثّلاثي إذا كان آخره واوا أو ياءا وكان الحرف الّذي قبل الواو أو الياء حرفا صحيحا ساكنا إمّا أن يكون مختوما بهاء التّأنيث أولا فإذا كان ذلك نحو ظبي وغزو فتقول في النّسب إليهما ظَبْيِيٌّ و غَزْوِيّ دون تغيير.[12] وهذا مذهب يونس و الخليل ووافقهم فيه سيبويه و جمهور النّحويّين . يقول سيبويه مؤكدا: «وذلك نحو ظبي ورمي و غزو ونحْوِ، تقول: ظَبْيِيّ و رَمْيِيّ و غَزْوِيّ و نَحوْيّ و لا تغيّر الياء ولا الواو في هذا الباب لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتلّ»[13]، أما إذا ختمت هذه الكلمات بتاء التّأنيث فإنّ فيه اختلافا بين يونس و الخليل.

فمذهب الخليل النّسب إليه على لفظه بلا تغيير سوى حذف تاء التّأنيث فتقول في النّسب إلى ظَبْيَة أو فِتْيَة أو دُمْيَة :ظَبْيِيّ و فِتْيِيّ ودُمْيِيّ كأنك نسبت إلى الاسم الذي ليس فيه تاء التّأنيت وأجريته مجراه و مثل اليائي الواوي فتقول في غَزْوَة أو عُرْوَة أو رِشْوَة: غَزْوِيّ و عُرْوِيّ و رِشْوِيّ بلا تغيير كما حذفت التاء من اليائي يقول سيبويه: «فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه إختلافا : فمن الناس من يقول في رَمْيَةٍ: رَمْيِيّ وفي ظَبْيةٍ ظَبْيِيٌّ، وفي دميةٍ: دمْيِيٌّ وفي فِتْيةٍ: فِتْيِيّ وهو القياس.»[14] فسيبويه يشير الى الخلاف و يذكر جزءً منه وهو حذف التاء فقط، وهذا الرأي هو رأي الخليل

وأبي عمر بن العلاء وهو القياس عند سيبويه ، وهذا ما يؤكده هو نفسه حين يقول: «حدثنا يونس أنَّ أبا عَمرو كان يقول في ظَبْيةٍ: ظَبْيِيٌّ ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا.[15] وهذا المذهب الذي تبناه سيبويه مأخوذ عن أبي عمرو، والراوي لهذا الرأي هو يونس، وعلى الرغم من هذا فإن يونس ينسب إلى مثل هذه الكلمات كما ينسب إلى الاسم الثلاثي المنقوص فيقول في النّسب إلى ما في آخره ياء مشدّدة : «ظَبَوِيّ ودُمَوِيٌّ وفِتَوِيّ»[16] ومثله الواوي فيقول: «غَزَوِيّ و عُرَوِيّ.»[17] فهو يحرّك الحرف السّاكن الذي قبل الياء أو الواو بالفتحة ثم يقلب الياء ألفا ثم واوا وفق قاعدة نسبة الاسم المنقوص. وقد تابعه الخليل في ذوات الياء فقط لورود بعض السّماع الذي يعضده أما في ذوات الواو فيخالفه تماما فهو يرى أنّه لا يجوز في مثل عُروة إلا عُرْويّ، بعدم تغيير حركة ما قبل الواو، لعدم الحاجة لذلك ولعدم السّماع عن العرب.[18] ويقول سيبويه مؤكدا هذا: «وزعم ( أي الخليل ) أنّ الأول أقيسهما و أعربهما، ومثل هذا قولهم في حيّ من العرب يقال لهم بنو زينة زِنَوِيّ و في البِطْية بِطَوِيّ[19]، وقال: «لا أقول في غَزوة إلّا غَزْوِيٌّ لأن ذا لا يشبه آخره آخر فَعِلَةٍ إذا أسكنت عينها.»[20]

وقد اختار الزجاج رأي يونس في النّسبة إلى: ظبية؛ ظَبَويّ وإلى غزوة؛ غَزَوِيّ، يقول ابن يعيش: «وكان الزّجاج يميل إلى هذا القول ويحتج بأن تاء التّأنيث قوة التغيير فيها[21]، هذا الرأي اختاره بعض النحويين أمثال الزجاج، أما الجمهور فقد آثروا رأي الخليل في جواز الوجهين في اليائي و دون الواوي.

### 2.2 : النّسب إلى أخت وبنت:

اختلف الخليل مع يونس في النّسب إلى بنت وأخت فمذهب الخليل إلحاق «أخت وبنت» في النّسب بأخ وابن، فتحـــــذف منهما تاء التّأنيت، ويردّ إليهما المحذوف فيقال أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ، لأن أصلهما «أخوة» و«بنوة».

ومذهب يونس أنّه ينسب إليهما على لفظهما: فتقول: أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ [22]، وحجّته في ذلك أنّ التاء ليست للتّأنيث بل هي ملحقة بالاسم بدليل سكون الحرف الصّحيح قبلها والوقف عليها بالتّاء، وتاء التّأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا أو ساكنًا معتلّا ويوقف عليها بالهاء.[23]

أما علة النّسبة إلى «أخت وبنت» بـ «أخوي» و«بنوي» فإنه يعود إلى أنّ النّسب للمؤنث يكون كالنّسب إلى مذكره وإنّما يكون النّسب إليها بحذف تاء التّأنيث، وذلك لأنّ ( تاء التأنيث تحذف في الجمع) يقول سيبويه مؤكدا هذا الرأي: «وإذا أضفت إلى أُختٍ قلت: أَخَوِيّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القيّاس. وذا القيّاس قول الخليل،

من قبل أنّك لما جمعت بالتّاء حذفت تاء التّأنيث كما تحذف الهاء ورددتَ إلى الأصل. فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردّ له إلى الأصل» [24]، فعلّة حذف التّاء تعود لحذفها في الجمع و لرد الأصل لأن الواو أصل في الكلمة حذفت وعوّضت بالتّاء أصلها « أخوة وبنوة»، أما في النّسب فيحذف المعوض ويعود الأصل، ويعلّل السيرافي لهذا الرأي قائلا: «إلا أنّها وإن لم تكن للتّأنيث فإنّها في مذهب علامة التّأنيث إذ كانت لم تقع إلاّ على مؤنث»[25]، فإنّما ساغ حذفها لأنّها للتّأنيث، وإن لم تكن للتّأنيث فقد وقعت على مؤنث، وقد ذهب عدد من النحاة هذا المذهب وكل واحد علّل له بما رآه مناسبا. وهذا ابن يعيش يعلّل قائلا: «التّاء في بنت و أخت بدل من اللّام فيهما والأصل أَخَوَة وبَنَوَة، وزنها فَعَلٌ إلى فِعلٍ و فُعْلٍ فألحقوها بالتّاء المبدلة من لامها بوزن جِذعٍ و قُفْلٍ فقالُوا بنتٌ وأختٌ و ليست التّاء فيهما على الحقيقة للتّأنيث لسكون ما قبلها.»[26] فهو يرى تقريبا الرأي السابق لسيبويه من أن التّاء عوض عن الحرف المحذوف للكلمة لأنّ «أخت وبنت» بوزن جِذع وقُفل، فلما نسبنا حذفنا التّاء و أرجعنا الأصل في حين يرى الرّضي سببا آخر أوجب حذف التّاء وهو قول : «إنّما حذفت تاء التّأنيث حذرا من اجتماع التّاءين احداهما قبل الياء و أخرى بعدها لو لم تحذف إذا كان المنسوب إلى ذي التّاء مؤنّثا بالتّاء.»[27] فعلّة حذفها عند الرّضي كراهة اجتماع تائين، فلو لم تحذف لقلنا «أختية»، فهي مكونة من: «اختي (اللفظة المؤنثة المنسوبة) + تاء التأنيث = أُختية»، وهذا ثقيل في العربية.

وعلى الرغم من أن الجمهـــــور أخذ برأيّ الخليل و سيبويه في النّسب لهذه الكلمات، إلا أن رأي يونس في النّسب إليهما ب «أُخْتِيٌّ و بِنْتِيٌّ» جدير بالأخذ به خوفا من الالتباس بين المذكر والمؤنث في النّسبة وهذه المسألة من بين المسائل التي نشاهد جنوح يونس فيها إلى البساطة والتّيسير في اللّغة، ومنه يكون هذا الرأي يتناسب والدّعوة الى تيسير النّحو.

### 2.3 : النّسبة إلى ما انتهى بياء مشدّدة بعد حرفين:

القاعدة عند النّحاة في الكلمات التي تنتهي بياء مشدّدة بعد حرفين مثل: «غنيّ وعديّ» أن تحذف الياء الأولى السّاكنة، وتقلب الثّانيّة ألفا ثمّ قلبها واوًا و فتح ما قبل الواو فتقول في النّسبة إلى «عديّ عدويّ ، وفي غنيّ غنويّ وفي قُصَيّ قَصَوِيٌّ ولا فرق بين هذه الكلمات وبين ما ينتهي بتاء بعد الياء المشدّدة فإنّنا نحذف الأولى والتّاء فنقول في مثل «أميّة أُمويّ».[28] أما ما كان منتهيا بياء مشدّدة بعد حـــرف واحد فله أحكام خاصة.[29] وهذا الرأي هو رأي الجمهور والذي صدر عن سيبويه وعن الخليل، ويعلّل سيبويه لهذا قائلا: «وذلك أنّهُم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء

الزّائدة حيث استثقلوا هذه الياءات فأبدلوا الياء الّتي تكون منقوصة لأنّك إذا حذفت الزّائدة فإنّما تبقى الّتي تصير ألفًا.»[30]

فسبب الحذف راجع للثقل الذي يسببـــــــــــه اجتماع أربع ياءات، فتحذف الياء الساكنة وتقلب الياء المتحركة، فعندما ننسب إلى «عديّ» مثلا يكون لدينا في الأصل: «عديّيّ» أربع ياءات، الياء الساكنة والمتحركـــة في آخر «عدي» والياء المشدّدة التي هي للنّسبة، وهي بذلك أربع ياءات، فحذفت الياء الأولى، فصار الاسم: عدي، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار الاسم: عدى، ثم نسب إليه كما نسب إلى: عصا، بقلب الألف واوا، فصار : عدويّ وإلى مثل ذلك أشار المبرّد ، وابن جني، وابن السراج، والرضي، وتابعهم المحدثون: ومنهم الحملاوي في شذا العرف في فن الصرف، وعباس حسن في النحو الوافي، وعبده الراجحي في التطبيق النحوي وغيرهم من المحدثين.[31]

أما يونس فقد خالفهم في هذا، وأجاز في: أميّة؛ أُمَيّيٌّ، يقول سيبويه حاكيا مذهب يونس: «وزعم يونس أنّ ناسا من العرب يقولون أُمَيّيٌّ فلا يغيّرُون لمّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ شبّهوه به.»[32] ومن كلام سيبويه «زعم ناس أن من العرب من يقول....» يظهر أن مذهب يونس هو السّماع، فالسّماع هو الذي جعله يذهب هذا المذهب، وبيّن أنه لمّا دخلت الياء المشدّدة على مثل هذه الكلمات صار كالمعتل الناقص لذلك لم يغيروا ولم يحذفوا ولم يقلبوا فتركوا اللّفظ على حاله و شبهوه بالصّحيح، وقد تبعه بعض النّحويّين في هذا فأجازوا فيما ختم بياء مشدّدة ثانيّة أو ثالثة بأن تجتمع أربع ياءات فهو جائز عند بعضهم على ثقله منهم: أبو علي الفارسي الّذي أجاز النّسب إلى «عَدِيّ» على «عَدَيِّيٍّ».[33] وأجاز ابن الدهان في «حيّ» : «حيّيٍّ» وفي «ليّ: ليِيّ»[34]، ونعته المبرّد بالقبح والضّعف رغم إقراره إيّاه يقول المبرّد: «الأصل في النّسب إلى حيّة حيوِيّ وإن تركت على حالها جاز و فيه قبح.»[35] من هذا الكلام يظهر أن لمثل هذه الكلمات في النّسبة مذهبين، الحذف والقلب، والترك أي يجوز «أمويّ» و «أميّ»، وأن الحذف أجود و أفصح، وغيره قبيح لكنه مسموع، وخالفهم أبو عمرو- بحسب سيبويه- في هذا فكان يقول في النّسب إلى حيّة وليّ حيّيٌّ و ليّيٌّ.[36]

يظهر من خلال كتاب سيبويه أيضا أنّ يونس كان يجيز ويرى الوجهين لأنّ الوجه الثّاني سمع من بعض العرب ولأنّه القياس.

### 2. مسائل الخلاف في التصغير:

تؤدي الصيغة الصّرفية في اللّغة العربية دورا مهما في التّعبير، فقد تقدم

معنى دقيقا بلفظ موجز، وصيغ التّصغير واحدة من هذه الصيغ، فحينما نستعمل لفظة «رُجَيْل» نريد منها معان كثيرة؛ رجيل صغير، رجل محبوب، رجل حقير... وغيرها من المعاني. يؤكد ابن يعيش هذا بقوله: «تصغير الاسم دليل على صغر مسّماه، فهو حلية وصفة للاسم، لأنّك تريد بقولك: (رجيل): رجلا صغيرًا وإنّما اختصرت بحذف الصّفة وجعلت تغيير الاسم والزّيادة عليه علمًا وذلك المعنى كما جعل تكسير الاسم علامة تنوب عن تحلّيه بالكثرة.»[37] فصيغة التصغير تقدم معان كما تقدم صيغ الجمع معان تفيد الجمع.

### 1. 2 تعريف التصغير:

مادة «تصغير» في اللّغة من المصدر «صغّرته تصغيراً»؛ إذا قلّلته، وفلانة تُصغّر سِنّها، أي: تُنقصه وتُقلّله. وصغّرته وأصغرته: جعلته صغيراً، وصَغَره يَصغُرُه صَغراً: كانت سنّه أقلّ من سِنّه. وصَغُرَ يَصغُر: قلّ حجمه، أو سِنّه، فهو صغير.[38] والأصّغر والصغارة الراضي خلاف العظم والصّاغر الراضي بالذل.[39] فالتّصغير هو التّقليل ويقال له: «التّحقير» وهو خلاف التّكبير والتّعظيم.[40]

أما اصطلاحا؛ فالتصغير تغيير على مستوى الصيغة بضم الاول وفتح الثاني وبزيادة «ياء» في الوسط[41]، وله ثلاثة أبنية يقول سيبويه: «اعلم أنّ التّصغير في الكلام على ثلاثة أمثلة فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل»[42]، فما كان ثلاثيا يصغّر على فعيل ك «فُليس»، وما كان رباعيا يصغر على «فُعيعل» كـ «دُريهم» وما زاد على ذلك يصغر على «فُعيعل»، وتجدر الاشارة الى أن هذه الأوزان أوزان التصغير وليست أوزان بنية الكلمات، كما له بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الكلمة حتى تصغّر منها:

- أن يكون الاسم معرباً، فلا تصغر الأسماء المبنية كأسماء الاستفهام والشرط والضمائر والإشارة وغيرها وفيها بعض الاستثناءات المسموعة. [43]

- ألّا يكون الاسم على وزن صيغة من صيغ التصغير، فلا تصغر ألفاظ مثل: كُمَيْت، دُرَيْد، سُوَيْد. [44]

- أن يكون معنى الاسم قابلاً للتّصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة دائماً كأسماء الله والأنبياء والملائكة.

-ولا تصغر أسماء مثل: كُلّ، بعض، ولا أسمـــــــاء الشهور، أو أيام الأسبوع، ولا جمع التّكسير الدال على الكثرة...الخ.[45]

### 2.2: تصغير ما كان على خمسة أحرف كلها أصول:

إذا كان الاسم على خمسة أحرف كلها أصول فإنّه يصغّر على «فعيعل» ومعنى

ذلك أنّه لابد من حذف بعض حروفه، وهنا يُطبق عليه ما طُبِق على جمع التّكسير أي بحذف ما يزيد عن الأربعة ففي لفظة «سفرجل» و نحوها، تكسر على «سفارج» بحذف الحرف الأخير، وكذلك في التصغير، يقول سيبويه: «هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعه شيئا ممّا كان رابع ما ذكرنا ممّا كان عدّة حروفه خمسة أحرف وذلك نحو : سَفَرْجَلٍ وفَرَزْدَقٍ، وقَبَعْثَرَى، وشَمَرْدَلٍ، جَحْمَرِشٍ، وصَهْصَلِقٍ فتحقر العرب هذه الأسماء بـ: سُفَيْرِجٌ وفُرَيزِدٌ وقُبَيْعِثٌ، وشُمَيْرِدٌ، وصُهَيْصِلٌ، وهذا قول العرب ويونس.»[46] فسيبويه يشير هنا إلى أن التحقير «التصغير» يكون في ما يزيد على الرباعي موافقا لتكسير وما يزيد على الأربعة أحرف وذلك بحذف الحرف الأخير، وهذا الرأي كما أشار سيبويه هو رأي يونس والعرب.

والعلة في هذا الحمل أي حمل التحقير على التكسير فيما زاد على أربعة أحرف: هو الثقل، فلما ثَقل أن يأتوا بالحروف كلّها في الجمع، مع ثِقله، وأنّه جمع لا ينصرف وإن انصرف دخله التّنوين فيصير النصف الثّاني من الاسم أكثر من الأوّل وحق الصّدر أن يكون أقوى من الأخير؛ حذفوا الحرف الأخير، وكذلك إذا صغّروا الثلاثي وقعت ياء التّصغير ثالثا و قبلها حرفان وبعدها حرف كـ: «كليب» و«فليس» وإذا صغّروا الرّباعي وقعت ياء التّصغير في الوسط، لأنّه ثلاثة أحرف لا يمكن قسمتها بنصفين فجعلوا القسم الأوفر في الصّدر، فعلمنا أنّ الصّدر أولى بالتّقوية، فلّما جمعوا وصغروا وجب وقوع «ألف» الجمع و«ياء» التّصغير ثالثة كرهوا أن يتموا الحروف فيكون القسم الأخير أكثر من الأوّل فحذفوا حرفا منها، وأولى الحروف بالحذف الأخير إذا كانت الحروف كلّها أصليّة، الحرف الأخير هو الذي لا نظير له في التّصغير.[47] وهذا ما يؤكده المبرد حين يقول: «إذا صغرت شيئا على خمسة أحرف كلّها أصل فإنّك لا تحذف من ذلك إلّا الحرف الأخير، فإنّه يجري على مثال التّحقير وذلك قولك في سفرجل: سفيرج و في شمرْدَل: شُميرد، وفي جحمرش: جحيمرٌ وفي جِرْدَحْل جُريدِح.»[48]

ومن هنا نعلم أنّ رأي يونس هو ما سمع عن العرب، وتبعهم المبرد؛ وهو حذف حرف في التصغير لما زاد عن الأربعة أحرف، وقد خالف الخليل يونس في هذا، قال سيبويه : «قال الخليل: لو كنت محقّرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النّحويّين لقلت: سُفيرِجْلٌ كما ترى، حتّى يصير بزنة دُنينير. فهذا أقرب و إن لم يكن من كلام العرب.»[49] فالخليل يخالف السّماع و يخالف النّحاة بقوله بعدم الحذف قياسا على «دنينير» وإن كان هذا القياس غير مستقيم لأن لفظة «دُنينير» لا تشبه «سُفيرجل» من حيث الوزن و إنما تشبهها من حيث عدد الحروف وهناك فرق، لذلك انتشر رأي يونس وأخذ به في هذه المسألة لورود السّماع عن العرب، وترك القياس الذي رآه

الخليل.

**2.3: تصغير لفظة «قبائل»:**

إذا سمي رجل «بقبائل» فلابد من حذف أحد حروفه ليصح تصغيره، لأن فيه زائدتين «الهمزة والألف». وقد وقـــع الخلاف بين الخليل ويونس في كيفية تصغيره بناء على الحرف المحذوف منه:

فإذا صغرت «قبائل» على مذهب يونس قلت «قبيّل» والمحذوف منه الهمزة فيبقى «قبال» ثم تبدل الألف ياء فتدغم في ياء التصغير، وحجة يونس في حذف الهمزة قربها من الطرف[50]، يقول سيبويه: «...وأما يونس فيقول قبيّل يحذف الهمزة إذا كانت زائدة.»[51]وإذا صغرت على مذهب الخليل قلت «قُبيئل» والمحذوف على هذا الألف فتكون بذلك اللفظة على « قبأل» ثم نأتي ب «ياء التصغير» وتُكسر الهمزة فنقول «قُبيئل»، وحجة حذف الألف عنده هو ضعفها، يقول سيبويه مرجحا قول الخليل ومبيّنا حجته في الحذف قائلا: «وقول الخليل أحسن، لأنّ الهمزة متحركة والألف ساكنة و المتّحرك حرف حي وهي في المواضع الملحقة بالأصول ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع من غدافر و الألف لا تقع من هذا الباب في موضعها إلا زائدة فكانت أحق بالحذف.»[52] فالعلّة في حذف الألف عند الخليل هو كونه ساكنا والهمزة متحركة، وحذف الساكن أولى من المتحرك، أما علة الحذف عند يونس فهو كون الهمزة متطرفة، وحذفها وهي متطرفة أولى.

والملاحظ أن سيبويه والمبرد ومن تبعهم في هذا قد ذهبوا مذهب الخليل، واعتبروا مذهب يونس رديئا، يقول سيبويه: «وقول الخليل أحسن»[53]، وذهب المبرد مذهب الخليل وسيبويه حين قال: «فإن سميت قبائل ورسائل قلت قُبيئل و رُسيئل في قول جميع النّحويين إلّا يونس بن حبيب فإنّه كان يقول قُبَيِّلٌ ورُسَيِّلٌ وذلك رديء في القياس»[54]، فقوله «رديئ في االقياس» يبين تتبعه لمذهب الخليل، وهناك من النّحويين من اكتفى بعرض الرأيين ولم يفاضل بينهما كالرّضي مثلا.[55]

وعلى الرغم من أن النّحويين قد تبعوا رأي الخليل. فإن رأي يونس يبقى قابلا للمناقشة ويمكن الأخذ به إذا كان السّماع لا يمنع ذلك، لأن حديث من رفضوه كان معلقا بالقياس فقط.

**2.4: تصغيرلفظة « هائر»:**

إذا كان الاسم الثلاثي قد حذف أحد أصولـــه وبقي على حرفين وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير فنقول في «دم دُميٌّ»، فنرد الياء في التصغير، وينطبق

هذا أيضا على الكلمات التي حذف منها حرف و عوض بالتاء مثل: «بنت وأخت» فأصلهما «بنو وأخو» حذفت اللام وعوض عنها بتاء التأنيث فعند التصغير نرد المحذوف فتصير الكلمتان «بنيوة وأخيوة».[56] وهذا لا خلاف فيـــــه بين يونس والخليل وسيبويه وجمهور النّحويين.

أما الاسم إذا حذف منه شيء وبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التّصغير، وهو ثلاثة أحرف، فيجمع الجمهور على عدم ردّ المحذوف، لأنّ الحذف لم يكن عن علّة تزول في التّصغير، وإنّما كان الحذف لضرب من التّحقيق في المكبر، وهو أحوج إليه في المصغّر لزيادة حروفه.[57]

وقد تفرّد يونس بن حبيب بمذهب خاص و هو ردّ المحذوف فيقول في «هارٍ: هُوَيْئِر» على وزن «فُعَيْعِل» لأنّ أصلها «هَائِر»، فرد الهمزة في التصغير لأنّها أصل في الكلمة ولأنّه مسموع عنده، يقول سيبويه عنه : « وزعم يونس أنّ ناسًا يقولون هُوَيئِر على مثال هُوَيْع»[58] ثم يرد الرأي بقوله : « فهؤلاء لم يحقروا هار وإنّما حقّروا هائِراً»[59]، ويضيف قائلا معلّلا: « فمن ذلك قولك في ميْتٍ : مُيَيْتْ و إنّما الأصل مَيّتٌ غير أنّك حذفت العين، ومن ذلك قولهم في هار هُوَيرٌ و إنّما الأصل هَائِرٌ، غير أنّهم حذفوا الهمزة، كما حذفوا ياء ميّت و كلاهما بدل من العين.»[60] ويقول: «...من قال هُوَيْئِر فإنّه لا ينبغي له أن يقيس عليه.»[61]

فمذهب سيبويه عدم ردّ المحذوف، إذا كان الاسم بعد الحذف يفي ببناء التّصغير، فيقول في تصغير «مَيْتٍ: مُيَيْتٌ» وأصل «مَيْت؛ مَيّت» بيائين غير أنّه حذفت عينه تخفيفًا والأصل أن نقول مُيَيّتٌ.

ومذهب يونس في جواز رد المحذوف أخذه عن أبي عمرو بن العلاء ( 154هـ) فقد أجاز في «يُري» «علمًا أنّ «يُرَيء»: أصلها رأى، يقول سيبويه: «أمّا يونس فحدّثني أنّ أبا عَمرٍو كان يقول في مُرٍ : مُرَيءٍ مثل مُرَيْعٍ و في يُرِي : يُرَيءٍ يهمّز و يجرّ ، لأنّها بمنزلة قاضٍ.»[62]

ويردّ سيبويه رأيهما بقوله: «فهو ينبغي له أن يقول مُيَيّت، و ينبغي له أن يقول في ناس: أُنيسٌ لأنّهم إنّما حذفوا ألف أناسٍ و ليس من العرب أحد إلّا يقول نوَيسٌ.»[63] والظاهر أن سيبويه قد اعترض على هذا الرأي بمسموع آخر، فقد سمع من العرب عدم الرد في مثل «نويس» التي قياسها «أنيس» بعد رد المحذوف، وهنا يجب أن نشير إلى أن سيبويه احتج بالسماع الذي رفضه من قبل، وهذا تعسف منه، والأولى أن يأخذ برأي يونس لأنّه مسموع عن العرب، كما أخذ هو بقولهم «نويس»، لأن يونس لا يقول «ميت» ولا يقول «أنيس»، وإنما رد في مثل «هويئر» فقط لأنه سمعه.

وأخذ بمذهب يونس أبو عثمان المازني، يحدّثنا عن هذا ابن جنّي حين يقول: «... وذلك أنّ أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في ردّ المحذوف في التّحقير وإن غنيّ المثال عنه فيقول في تصغير هائرٍ: هويئرٌ و في يضع اسم رجل يُويضعٌ.»[64] واحتج النّحويون لمذهب يونس وأبي عمرو والمازني بوجهين؛

**أحدهما:** أن من شأن التصغير أن يرد الأشياء إلي أصولها, كما تقرر باتفاق في الثنائي كـ «يد» و «دم»، فكذلك ينبغي فيما كان منقوصًا مثله.

**والثاني:** ماحكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولون في «هارٍ»: «هويئر»، وهذا نص في موضع الخلاف، فيقاس عليه ما عداه.[65]

وقد ردَّ الشاطبي هذين الدليلين بأن ردَّ الشيء إلى أصله في التصغير ليس لأجل التصغير، بل لأجل الضرورة الداعية إلي الرد, وذلك في الثنائي لكمال بنية التصغير، وأيضًا فإن العرب لم ترد حين قالت «نُويس» في «ناس» حسبما حكاه الفراء عن الكسائي.»[66]

وأن هذا السّماع غير متفق عليه عند العرب، وإنما هو شيء منقول عن ناس منهم.. وذلك لا يكون حجة على جميع العرب.وأن ما سُمع من ذلك نادر شاذ لا يبلغ مبلغ القياس عليه، فلا يبني عليه قاعدة ، وأيضًا فهو مؤول، قال سيبويه بعد الحكاية: «فهؤلاء لم يحقروا (هارًا)، وإنما حقّروا (هائرًا)، كما قالوا: (رُوَيجل)، كأنهم حقروا (راجلاً)»[67]، وإذا احتمل هذا التأويل لم يكن فيه دليل.

والثالث: المعارضة بقول العرب في «ناس»؛ «نُوَيْس»، فهو إما أن يقول: «أُنَيَّس» فيخالف العرب، وإما أن يقول: «نُوَيْس» فيخالف قاعدته.[68] وبهذا ذهب الجمهور مذهب سيبويه والخليل في عدم ردّ المحذوف في مثل «هار وميت» يقول ابن يعيش : «... و لم تردّ المحذوف لأنّ الغرض من ردّ المحذوف في نحو أب و أخ تحصيل بناء التّصغير و هو فُعيل و ذلك حاصل في مَيْت فلم يحتج إلى ردّ المحذوف.»[69]

**خاتمـــــــة:**

بعد تتبعنا للآراء التي تفـــرد بها يونس وخالفه فيها سيبويه والخليل من خلال كتاب سيبويه توصلنا إلى النتائج التالية:

1 - دعوة الدارسين المحدثين الى دراسة الفكر النحوي ليونس بن حبيب.

2 - المسائل الخلافية في النسبة و التصغير بين يونس بن حبيب وسيبويه و الخليل والجمهور قليلة بالمقارنة مع المسائل المتفق عليها.

3 - أخذ سيبويه بكثير من آراء يونس بن حبيب التي وردت مخالفةً للخليل كتصغير ما

كان على خمسة أحرف كلها أصول لكثرة السّماع وعدم مخالفة القياس.

4 - السماع من أهم الأصول التي قامت عليها آراء يونس بن حبيب الصّرفية، فقد كان يقيس على الشاهد الواحد مادام النص موثوقا به ولو كان قليلا.

5 - كانت آراء يونس و الخليل وسيبويه تصدر عن فكر نحوي وصرفي واع فقد كانت لكل منهما حججه القوية في كثير من الآراء.

6 - تأثر الكثير من النحاة بالمسائل الخلافية أو الاراء التي انفرد بها يونس بن حبيب، من بين هؤلاء المازني الذي أخذ بالكثير منها و احتج لها.

7 - هناك آراء ليونس بن حبيب صالحة في باب التيسير النحوي والجنوح للتبسيط يمكن الأخذ بها نحو تصغير أخت وبنت على أختي و بنتي.

## الهوامـــــش:

(1) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق: محمد يعقوب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، د. ت، مادّة نسبة، ص: 179.

(2) لسان العرب، ابن منظور جمال الدّين بن مكرم الإفريقي، ط 6، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997، مادّة نَســـــــب، ص: 775 .

(3) التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، جامع الأزهر، مصر، ط2، د.ت، ص: 212

(4) شرح جمل الزّجّاج، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي بن عصفور، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998، ج 2، ص: 453 .

(5) التّكملة و هي ج 2 من الإيضاح العضدي، أبو علي الحسين بن أحمد الفارسي، تحقيق: حسن شادلي فرهود، ط 1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرّياض، المملكة العربيّة السّعودية، 1981، ص: 50.

(6) شرح المفصّل، ابن يعيش، ت : إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، 1422 هـ - 2001 م 2/ 141.

(7) الكتاب، سيبويه، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1411 هـ - 1991 م، 3335.

(8) شرح المفصل، ابن يعيش، 3 / 438 - 439.

(9) المرجع نفســـــــــــــــه، ص: 439.

(10) المرجع نفســـــــــــــــه، ص: 439.

(11) الكتاب، سيبويـــــــــــــه، 3 / 335.

(12) ينظر المرجع نفســـــــــــه، ص: 346.

(13) ينظر: المرجع نفسه، ص: 346.

(14) المرجع نفسه، ص: 346، وينظر: المقتضب، المبرّد تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1415 هـ - 1994 م،3 /137، والأصول في النحو، ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النّعمان، النّجف الأشرف، د ط ، 1973 م، 3 / 65، والتّكملة، أبو علي الفارسي، ص: 245، والمفصّل، ابن يعيش، 3 / 456.

(15) الكتاب، سيبـــــــــــويه، 3 / 347 .

(16) المرجع نفســــــــــــه، ص: 347.

(17) المرجع نفســــــــــــه، ص: 349 .

(18) المرجع نفســــــــــــه، ص: 347.

(19) شرح المفصــل، ابن يعيش، 3 / 456.

(20) الكتاب، سيبويـــــــــــه، 3 / 347 .

(21) المرجع نفســــــــــــه، ص: 347.

(22) شرح المفصــل، ابن يعيش، 3 / 456.

(23) الكتاب، سيبويـــه ،3 / 360 - 361.

(24) المرجع نفســــــــــــه، ص: 361.

(25) المرجع نفســــــــــــه، ص: 361.

(26) شرح كتاب سيبويـــــــه، السّيرافي، 4 / 101 - 102.

(27) شرح المفصــــــــــــــل،ابن يعيش، 3 / 467.

(28) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السّيرافي، 4 / 101 - 102.

(29) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ، جمال الدين ابن هشام ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت 3 / 337.

(30) أما الاسم المنتهي بياء بعد حرف واحد فحكمه قلب الياء الاولى من جنس أصلها والثانية واوا ثم اضافة ياء النسبة، فمثلا النسبة إلى «ليّ و طيّ» تكون بالعودة إلى الأصل إذ الأصل فيها لوي و طوي ثم قلب الياء الثانية واو فتصبح «لوويّ وطوويّ» ينظر: اوضح المسالك 3 / 272 ومختصر شرح ابن عقيل، ص: 456.

(31) ينظر المقتضب، المبرد ، ج3 / 183، الخصائص، ابن جني، 2 / 192،الأصول في النحو، ابن السراج، 3 / 65، شرح الشافية، 2/ 50، شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، تح: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، دط، د. ت، ص: 161، النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3. د. ت، ص: 717، التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة، لبنـــان، د. ت، د. ط، ص: 140.

(32) الكتاب، سيبويـــــــــــه، 3 / 344.

(33) التكملة، أبو علي الفارسي، ص: 55.

(34) الفصول في العربية، ابن الدهان، ص: 80 - 81.

(35) المقتضـــــــــــــــــب، المبرّد، 3 / 168.
(36) الكتاب، سيبويـــــــــــــــــه، 3 / 345.
(37) شرح المفصّل، ابن يعيـــــــــــش، 3 / 113.
(38) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، لبنان، د. ط، دت، 4/ 458 ، مادّة: صغر.
(39) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق محمد علي العرقوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ - 2005م، ص: 423 - 425.
(40) شرح شافيّة بن الحاجب، الرضي، 1/ 150.
(41) ينظر: أوضح المســـــــــالك، 3/ 340.
(42) الكتاب، سيبويـــــــــــــــه، 3 / 451.
(43) وردت بعض الأسماء المبنية مصغرة عن طريق السماع، وهي: أسماء الإشارة: ذا، تا، أولى، أولاء. وعلى العموم فقد جاء تصغيرها على غير القواعد المعروفة ، إذ تصغر على النحو التالي: - ذا = ذَيّا. تا = تَيّا. أولى = أولَيّا. أولاء = أوليّاء. أمّا اسم الإشارة المثنى فهو اسم معرب كما نعلم غير أن صيغته في التصغير خارجة أيضاً. وهي: - ذان = ذَيّان. تان = تَيّان .أسماء الصلة : الذي، التي، الذين، وتصغيرها: اللُّذَيّا، اللُّتَيّا، اللُّذَيّن، المثنى: اللذان = اللَّذَيّان. اللتان= اللَّتَيّان.
(44) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 3 / 434، وينظر: شرح الشافية، الرضي،1/ 288 - 289.
(45) ينظر : أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم زرندح، دار المقداد لطباعة والنشر، غزة، فلسطين،2007-1428، ص: 158، التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة، لبنان، د. ت، د. ط، ص: 130.
(46) الكتاب، سيبويه، ج 3 / 417 .
(47) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السّيرافي ، 4 / 167، وينظر: الكتاب، سيبويه، 3/ 417.
(48) المقتضـــب، المبرّد، 2 / 247.
(49) الكتاب، سيبويـــه، 3 / 418.
(50) ينظر الشافية، الرضي، 1 / 258، وينظر: المقتضب، المبرد، 2 / 286، وينظر: شرح السيرافي، 4 / 210.
(51) الكتاب، سيبويـــــــه، 3 / 439.
(52) المرجع نفســـــــــه، ص: 439.
(53) المرجع نفســـــــــه، ص: 439.
(54) المقتضـــــب، المبر د، 2 / 439.
(55) ينظر الشافية، الرضي،1/ 258.
(56) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 3/ 401، والمقتضب،المبرد، 2 / 268.
(57) شرح المفصّل، ابن يعيش، 3/ 405.
(58) الكتاب، سيبويـــــــه، 3/ 456.
(59) المرجع نفسه، 3/ 456 - 457.

(60) المرجع نفســــــــه، 3/ 457.
(61) المرجع نفســــــــه، 3/ 457.
(62) المرجع نفســــــــه، ص: 457.
(63) المرجع نفســــــــه، ص: 457.
(64) الخصائص، ابن جني، 3/ 73، وينظر: شرح كتـــــــــــــاب سيبويه، السّيرافي، 3/ 406.
(65) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمان العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القـرى، مكة المكرمة، ط1 ،1407 - 1987، 7 / 378.
(66) المرجع نفســــــــــــه، ص: 379.
(67) الكتاب، سيبويــه، 3/ 456 - 457.
(68) شرح الشافيـــة، الرضي، 1/ 379.
(69) شرح المفصّل، ابن يعيش، 3/ 406.